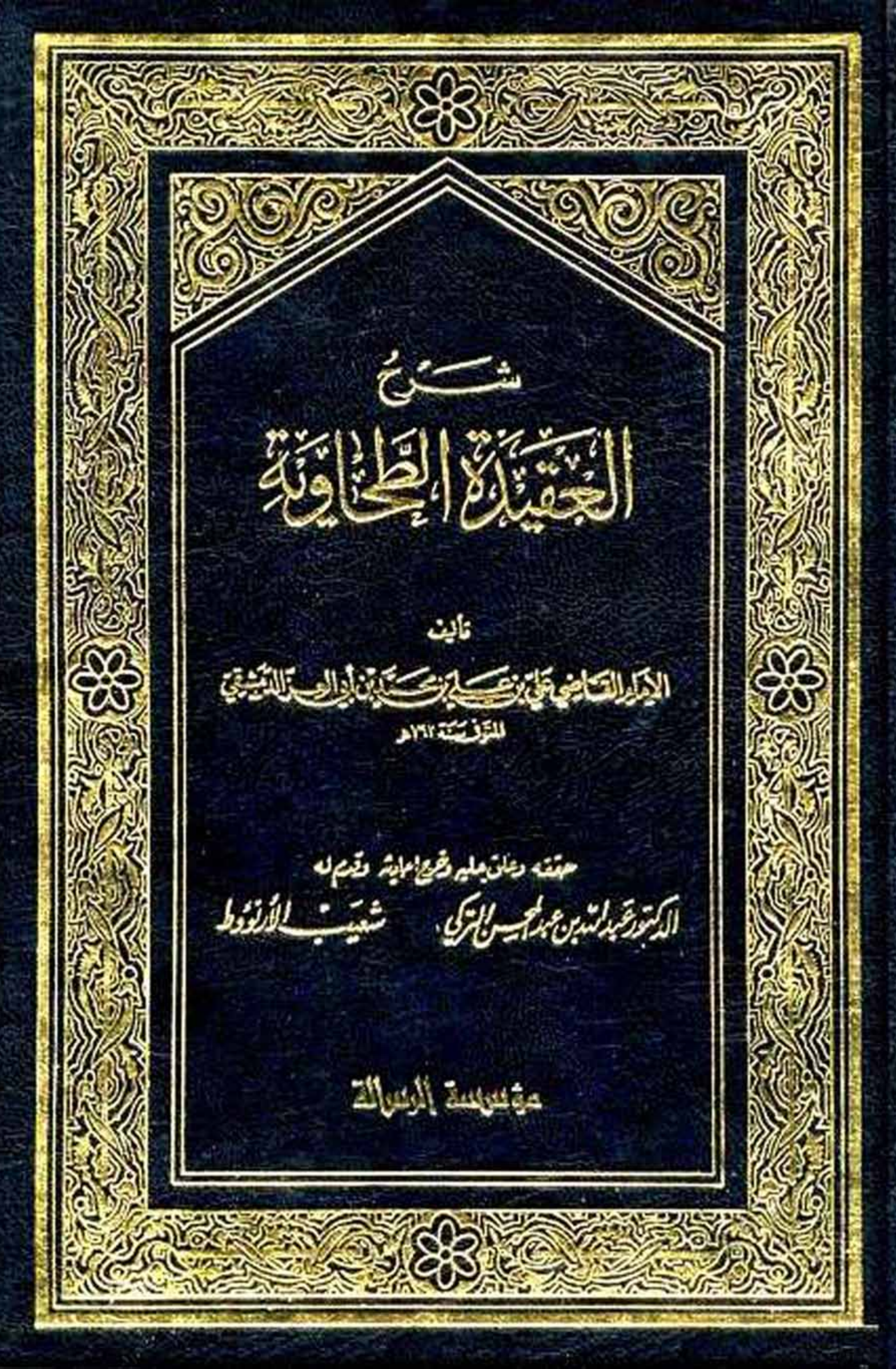


شرح
العقيدة الطحاوية
تأليف
الإمام القاضي علي بن علي بن محمد بن أبي العز الدمشقي
المتوفى سنة ٧٩٢ هـ
حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه وقدم له
الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي
شعيب الأرنؤوط
مؤسسة الرسالة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقـدّمـة

إنّ الحمد للّـهِ، نحمَدُه ونستعينُه ونستغفرُه، ونعوذُ باللّـهِ من شرور أنفسنا، ومن سيئاتِ أعمالنا، من يَهدِه اللّـهُ فلا مُضلَّ له، ومن يُضللْ فلا هاديَ له.

وأشهدُ أَنْ لا إلهَ إلا اللّـهُ وحده لا شريك له، وأشهدُ أنَّ محمداً عبدُه ورسوله.

﴿يا أيُّها الّذينَ آمنُوا اتَّقُوا اللّـهَ حَقَّ تُقاتِه ولا تَموتُنَّ إلاَّ وأَنْتُم مُسْلمُونَ﴾.

﴿يا أيُّها النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكم الَّذي خَلَقكم مِنْ نَفْسٍ واحِدَةٍ وخَلَقَ منها زوجَها وبَثَّ مِنْهُما رِجالاً كثيراً ونِساءً واتَّقُوا اللّـهَ الذي تساءَلُونَ به والأَرْحامَ إنَّ اللّـهَ كانَ عَلَيْكُم رَقِيباً﴾.

﴿يا أيُّها الَّذينَ آمنوا اتَّقُوا اللّـهَ وقُولُوا قَوْلاً سدِيداً يُصْلِحْ لَكُم أعمالَكُم ويَغْفِرْ لكم ذُنُوبَكُم ومَنْ يُطعِ اللّـهَ ورَسُولَه فَقَدْ فازَ فَـوزاً عَظيماً﴾.

أما بعدُ: فقد أَلَّفَ الإمامُ -أبو جعفر أحمدُ بنُ محمد الطَّحاويُّ المتوفَّى سَنَةَ (٣٢٢هـ) رسالةً ضَمَّنها ما يحتاجُ المُكَلَّفُ إلى معرفته،

واعتقادِه، والتصديقِ به مِن أصولِ الدين كمسائلِ التوحيدِ، والصِّفاتِ، والقدَرِ، والنبوةِ، والمعادِ، وغير ذلك من قضايا الاعتقاد ومسائِله، وما يَمُتُّ إليها بسبب على طريقة أهلِ السُّنّةِ والجماعة مِن السَّلَفِ الصالح، وقد تَلقَّاها العلماءُ سلفاً وخلفاً بالقَبول والرِّضا، ونالت شهرةً واسعةً، وتَصَدَّى لشرحها غيرُ واحدٍ من أهل العلم، إلا أن الشرح المطابق لمنهج السلف الذي هو أمثلُ المناهجِ، وأصحُّها، وأقومُها، وأهداها شَرْحُ العلامة ابن أبي العز هٰذا الذي نَضَعُه بَيْن يدي القُرَّاءِ محققاً تحقيقاً متقناً، عَرِيّاً عن الغلط، والتحريفِ، والسَّقْطِ الذي جاء في الطبعات السابقة بما تَيَسَّرَ لَنا مِن أصولٍ خطِّيَّة جيدة، لا سيَّما النسخة التي كُتِبَتْ في حياةِ الشارح عن نسخته التي بخطه.

وقد اعتمدَ ابنُ أبي العز ـ رحمه الله ـ في شرحه هٰذا مَنْهَجَ السلَف الذي شَيَّدَ معاقِدَه، وأحكمَ قواعِدَه أَهْلُ العلم[1] مِنَ القرونِ

---

(١) من أهمِّ المؤلفات التي أُلفت في مسائل الاعتقاد على مذهبِ السَّلَفِ في القرن الثاني والثالث وما بعدهما: كتابُ «الفقه الأكبر» لعالم العراق وفقيهها أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي، المتوفى سنة (١٥٠)هـ، و«الإيمان» لأبي عُبَيْدٍ القاسمِ بنِ سلَّام البغدادي، المتوفى سنة (٢٢٤)هـ، و«الرد على الجهمية» لعبدالله بن محمد بن عبدالله الجعفي شيخ البخاري، المتوفى سنة (٢٢٨)هـ، و«الإيمان» للحافظ أبي بكر عبدالله بن محمد ابن أبي شيبة العبسي، المتوفى سنة (٢٣٥)هـ، و«السنة»، و«الرد على الجهمية» كلاهما للإمام أبي عبدالله أحمد بن حنبل الشيباني، المتوفى سنة (٢٤١)هـ، و«أفعال العباد والرد على الجهمية» للإمام الحافظ أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري المتوفى سنة (٢٥٦)هـ، و«السنة» لأبي بكر أحمد بن محمد بن هانىء الأثرم، تلميذ الإمام أحمد المتوفى سنة (٢٧٣)هـ، و«السنة» لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، المتوفى سنة (٢٧٥)هـ، و«الرد على الجهمية والرد على بشر المريسي» لعثمان بن سعيد الدارمي تلميذ يحيى بن معين، المتوفى سنة (٢٨٠)هـ، و«السُّنة» للحافظ أبي بكر أحمد بن عمرو الضحَّاك بن مخلد الشيباني، المتوفى سنة (٢٨٧)هـ، و«السنة» أيضاً، لأبي بكر =

الثلاثة المشهودِ لها بالفضلِ، ودافَعَ عنه بحرارةٍ وقُوَّةٍ، ولم يَأْلُ جُهداً في تقريرِه وإيضاحِه، والبرهنةِ على صحته وسلامته، ونقدِ المناهج الأُخرى المخالفةِ له، وكشفِ عُوارِها، وبيانِ تهافُتِها وتناقُضِها، ومخالفَتِها للحق، وبُعْدِها عن الصواب، بأدلةٍ نقليةٍ وعقليةٍ مُنْتَزَعَةٍ من نصوص الكتابِ والسنةِ، فهو على توسُّطِ حَجمِهِ لا نظيرَ له في بابِه في حُسْنِ العرضِ، ونَصاعة العبارةِ، وقُوَّةِ الحجة، وتمامِ الاستيفاء، ووَفْرةِ المعلومات، وكَثْرة البراهين والدلائل، وخلوِّه مِن بِدَعِ الكلامِ المذمومِ.

ولا بِدْعَ في ذلك، فهو امتدادٌ لمدرسة شيخ الإسلام ابن تيميَّة ــ رحمه الله ــ التي يعودُ إليها الفضلُ في توعيةِ العقول، وتصحيحِ المفاهيم، والعودةِ بالناسِ إلى الأَصالة، والتخلُّصِ من التَّبَعِيَّة والتقليد، فقد قَرأَ كُلَّ ما كَتَبَهُ صاحبُ هٰذه المدرسة، وتلميذُه العلامةُ ابنُ القَيِّم ــ رحمه الله ــ في مجالِ العقيدة، وفَهِمَه، واقتَنَعَ به، واستَظْهَرَ أكثرَه،

= أحمد بن علي بن سعيد المروزي، المتوفى سنة (٢٩٢)هـ، و«التوحيد» للحافظ الكبير أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، المتوفى سنة (٣١١)هـ، و«الإبانة» للإمام أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري المتوفى سنة (٣٢٤)هـ، و«الشريعة» للإمام المحدث أبي بكر محمد بن الحسين بن عبدالله البغدادي الآجُرِّي، المتوفى سنة (٣٦٠)هـ، و«السنة» للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الطبراني، المتوفى سنة (٣٦٠)هـ، و«الإبانة» للمحدث أبي عبدالله عبيدالله بن محمد بن حمدان العكبري، المعروف بابن بطة، المتوفى سنة (٣٨٧)هـ، و«الإيمان» و«التوحيد» كلاهما للحافظ الجوّال أبي عبدالله محمد بن إسحاق بن منده، المتوفى سنة (٣٩٥)هـ، و«شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» للحافظ أبي القاسم هبةالله بن الحسين اللالكائي، المتوفى سنة (٤١٨)هـ، و«الأصول» لأبي عمرو أحمد بن محمد بن عبدالله الطلمنكي الأندلسي، المتوفى سنة (٤٢٧)هـ، و«الاعتقاد» و«الأسماء والصفات» كلاهما للحافظ الكبير أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، المتوفى سنة (٤٥٨)هـ.

ثم لَخَّصَ ذلك كُلَّه تلخيصاً مُركزاً واضحاً، وأَوْدَعَه في هذا الشرحِ النفيس المُتْقَنِ.

وقد استطاعَتْ هذه المدرسةُ أن تبطل ما يُدعى من اختلاف بين نصوصِ الشرعِ الثابتة، وبَيْنَ المعقولاتِ الصَّريحة، وأن تُزِيلَ ما بَيْنَهما مِن خلافٍ موهوم، وأن تَحُلَّ تِلْكَ العُقَدَ التي عُقِدَتْ حَوْلَ أُمَّاتِ المسائل الاعتقاديَّة، مثل الصفات السمعيّة، وقيامِ الصفات بالذّات، ومثل الأفعالِ الاختيارية، وقيامِها بذاته تعالى، وما إلى ذلك من المسائل التي أخطأ في تصوُّرِها كثيرٌ من المتكلمينَ الذين توسَّعوا في دراسةِ المنطقِ الأَرُسْطي، واعتدُّوا به، وجعلوه حَكَماً في فصل النِّزاع[1].

وهذا العلمُ أُدْخِلَ إلى البِنيةِ العقليةِ واللُّغوية للحضارة الإسلامية نتيجةَ مؤامَرةٍ خبيثة مكشوفة لِهدمِ العقيدة الإسلامية، وقد زَعَمَ مَنْ فُتِنَ به أنه ميزانٌ للعلوم العقلية، وأنه يَتَوَقَّفُ عليه الاستدلالُ، والاستنتاجُ، والتوصُّلُ إلى علم اليقين، وأن مراعاتِه تَعصِمُ الذِّهْنَ عن أن يَغْلَط في

(١) يقول الأستاذُ الجليل أبو الحسن النَّدْويُّ في «رجال الفكر والدعوة في الإسلام» ٢/٢٩٠ ـ ٢٩١: ومن عجيب أمرِ متكلِّمي الإسلام الذين كانوا يَهدفون رَدَّ الفلسفة والدفاع عن الإسلام، أنهم أخذوا مصطلحاتِ الفلسفة وافتراضاتِها ذاتَها، وبدؤوا يَبحَثُون عن ذات الله تعالى وصفاتِه في اعتمادٍ وتفصيلٍ، كأنهم يَتحدَّثونَ عن شخصيةٍ مشاهَدَةٍ ملموسةٍ، وعن مسألةٍ طبعية، لقد كان هؤلاء المتكلمون تَصدَّوا للرد على الفلاسفة، ونَفْي نظراتها وآرائها، ولكنهم تاهوا في غابة الفلسفة وافتراضاتها ومصطلحاتها الخاطئة، إنهم نَسوا في سَوْرَةِ الجدال والنقاش أن يلوموا الفلسفة على أخطائها الأساسية، وأن يَحُولُوا دونَ بحثِها في حالٍ ما، إنهم نَسوا أن يوصوا الفلسفة بتحديد مضمارها في الجدال والنقاش حولَ الرياضيات والطبيعيات، أما التدخلُ في موضوع الإلهيات، فخروجٌ عن مركزها، وتعدٍّ عن حدِّها، وتدخُّل غير معقول، وأن يخاطِبوا الفلاسفة بخطاب القرآن البليغ: ﴿ها أَنتُم هٰؤلاءِ حاجَجْتُم فيما لكُم به علمٌ فَلِمَ تُحاجُّونَ فيما ليسَ لكم به علمٌ واللّٰهُ يعلمُ وأنتم لا تَعلمونَ﴾.

فِكْرٍ، وهي دَعاوَىٰ مَـوُوفةٌ، لا تَثْبُتُ على نَقْدٍ، فإن العلومَ العقلية تُعْلَمُ بما فَطَرَ اللّـهُ عليه بني آدم مِن أسباب الإدراك، لا تَقِفُ على ميزانٍ وضعيٍّ لشخص معين، وقد كانت الأممُ قبلَهم تَعْرِفُ حقائقَ الأشياء بدون هٰذا المنطقِ، وعامةُ الأمم يعرفونَ الحقائق من غير تعلُّم منهم بوضع أرسطو، وهم إذا تدبَّروا أنفسَهم، وجَدوا أنفسَهم تَعلَمُ حقائقَ بدون هٰذه الصناعة الوضعية، وليس وراءَ هٰذا العلم ــ كما يقول شيخُ الإسلام ــ إلا تضييعُ الزمان، وإتعابُ الأذهـان، وكثرةُ الهَـذَيان، ودعـوى التحقيق بالكذب والبُهتان، وشُغْلُ النفوسِ بما لا يَنْفَعُها، بل قد يُضِلُّها عمَّا لا بُدَّ منه، وإثباتُ الجهل الذي هو أصل النفاق في القلوب، وإنِ ادَّعَوْا أنه أصلُ المعرفة والتحقيق.

وقد أدَّى التوغُّلُ فيه بمنتحِليه إلى نتائج خطيرةٍ، نُجْمِلُها فيما يلي:

١ ــ الاستهانة بمنهجِ السلفِ القائم على النصوص من كتابِ الله تعالى، وسنَّةِ رسوله صلى الله عليه وسلم ونَبْزِ من يَعْتَدُّ به، ويُذْعِنُ له بالجهل، والتقليدِ الأعمى، والمعاداةِ للعقل، مع أن كُلَّ ما يحتاجُ الناسُ إلى معرفته، واعتقادِه، والتصديقِ به من أصول الدين كمسائل التوحيد، والصفات، والقَدَر، والنبوة، والمَعاد قد بَيَّنه اللّـهُ ورسولُه بياناً شافياً، قاطعاً للعُذْر بأدلةٍ شرعية وعقلية بَلَغَت مِنَ الإحكامِ والقوة والوضوحِ مبلغاً لا تَستَقِرُّ أمامَه دلائلُ المتكلمين التي لا تَعدُو بيتَ العنكبوت بعد البحث والنّقد.

٢ ــ الادِّعاءُ بأن السَّلَفَ لم يتفرَّغوا للبحث في قضايا العقيدة، لانشغالِهم بأمور الجهاد، ونَشْرِ الدعوة، ولأنهم لم تَكُنْ عندَهم الدِّريةُ العقليةُ اللازمةُ للبحث في مثل ذلك، وفي دعواهم هٰذه إجحافٌ ومغالَطَة

وجهلٌ بمنزلة السلف وأقدارهم، فقد كانوا أعلمَ بلغةِ القرآن ومَرامِيه، وأدقَّ في مُحكمِه ومتشابِهه، وأعرفَ بالفرق بَيْنَ الحقِّ والباطِلِ، وأعظمَ محبةً للحق الذي أُرْسِلَ به محمدٌ صلى الله عليه وسلم، وأصبرَ على متابعةِ الحق واحتمالِ الأذى، وكانوا يَرَوْنَ في الحُجَج العقلية المنتَزَعة من الكتاب والسنة غَناءً تامّاً عن الطريق القياسية الكلاميّة، ولم يَصْدُرْ عنهم ذَمُّ جنسِ الكلام، ولا ذمُّ الاستدلال والنظر والجَدَل الذي أَمَرَ اللّـهُ به ورسولُه، أو الاستدلالُ بما بيَّنه اللّـهُ ورسولُه، ولا ذمُّ كلامٍ هو حق، وإنما صَدَرَ عنهم ذمُّ الكلامِ الباطل المخالِفِ للكتاب والسنة، والمخالفِ للعقل أيضاً، فهم أهلُ نَظرٍ ودِرايةٍ بجانب كونهم علماءَ أثرٍ ورواية.

٣ ــ إعلاءُ شأنِ العقل وتحكيمُه في عالم الغيب والشهادة، وتقديمُه على النص، أو تأويل النص بما يتلاءَمُ مع العقل، مع أنه لا مَطْمَعَ للعقل في معرفة كُنْهِ الأمور الغيبية التي تأتي النبوةُ بتثبيتها، ولو كان العقلُ كافياً وحدَه لما بُعِثَ الأنبياءُ صلوات اللّـهِ عليهم، ولما رُبِطَ عذابُ الآخرة ببِعثَتِهم، وقد أَفْضَتْ بهم هٰذه المبالغةُ في تقدير العقل الإنساني وأحكامِه إلى التزاماتٍ مُنحرفةٍ عن الحقائق القرآنية، وإلى تحكيم العقل في الآياتِ التي يَتوَهَّمُونَ في ظاهرها التعارُضَ، وتأويلِ ما لا يَتَّفِقُ منها مع الرأي الذي يَذْهَبُون إليه، ممّا أدَّى إلى خطأ في البحث ونتائِجِهِ، ومن أعظم الأخطاء التي وَقَعُوا فيها نتيجةً لهذا المنهَج أنهم أوَّلوا النصوصَ المتعلقة بصفات الله والأمورِ الغيبية تأويلاً يُفْضي إلى تعطيلها عن مدلولها، ويَصرفُها عن أغراضها، ويفتحُ بابَ التحريفِ في آيات القرآن والإلحادِ في معانيه، وكان عليهم أن يُثْبِتوا الصفاتِ كما جاءت في كتابِ الله وناطقِ السنة دونَ تحريفٍ، ولا تأويل، ولا تكييف، ولا تشبيه، لأنَّ

العقل عاجزٌ عن إدراك الكُنْهِ والحقيقة في هذا المجال، فمن التعقُّل أن لا نُقحِمَهُ في غير مجاله.

٤ ــ التزامُهم التفصيلَ في نفي المشابهة والتمثيل، والإجمال في مجال الإثبات، وهذا مخالفٌ لمنهج القرآنِ الذي يُثبتُ صفاتِ اللّـهِ تعالى على وجه التَّفصيل، ويَنْفي عنها التمثيلَ على وجه الإجمال، وطريقةِ الرسل الذين جاؤوا بإثباتِ مُفصَّلٍ، ونَفيٍ مُجملٍ.

٥ ــ تجريدُ الإسلامِ مِنْ أدلته النقلية، وتفريغُـه في مضمونٍ عقلي فلسفي، يَتَّسِمُ بالجفاف، ولا يَخلُو من تعسُّفٍ وغُلُوٍّ في التأويل، فهو كلحم جَمَلٍ غَثٍّ على رأس جبلٍ وَعْرٍ، لا سَهْلٍ فيُرْتَقى، ولا سَمِينٍ فيُنْتَقل. والقرآنُ الكريم قد جاء بما هو أَبْلَغُ وأكملُ على أحسنِ وجه، مع تَنزُّهِهِ عن الأغاليطِ الكبيرة الموجودةِ فيها.

٦ ــ استخدامُ قياس التمثيل والشُّمول في حق الله سبحانه، مع أنه قد نَصَّ في كتابه أنه: ﴿ليسَ كمثلِهِ شيءٌ﴾، فكيفَ يسوغُ أن يُمَثَّلَ بغيره، أو أن يُدْخَلَ هو وغيرُه تحت قضيةٍ كُلية يَستوي أفرادُها، وكان الأجدرُ بهم أن يَستَخدِموا قياسَ الأولى كما قال تعالى: ﴿ولِلّـهِ المثلُ الأعلى﴾، ومضمون هذا القياس هو إثباتُ حكمِ الأدنى للأعلى لِأولَوِيَّتِه به، كأن يقال: كلُّ كمال ثَبَتَ للممكِن أو للمحدَثِ ولا نَقْصَ فيه بوجه من الوجوه ــ وهو ما كان كمالاً للوجود غير مستلزمٍ للعَدَم بوجهٍ ــ فاللّـهُ الخالق أولى به، وكل كمال لا نقصَ فيه بوجه من الوجوه ثَبَتَ للمخلوق والمربوبِ المدبَّر، فإنما استفادَه من خالقِه وربِّه ومدبِّره، وهو أحقُّ به منه.

٧ ـ ابتداعُ مصطلحات لألفاظ لا علاقةَ لها بمدلولها اللُّغـوي وتفسير النصوص بمقتضاها، واتخاذها حجةً في موضعِ النزاع.

٨ ـ اقتصارُ بحوثِهم على أمورٍ فلسفية، وشُبهاتٍ وَهْميّة، جُرُّوا إليها، وقَضَوْا معظمَ حياتِهم في الردِّ عليها، وبذلك تَحَوَّلَ تبليغُ الإسـلام وشرحُ عقائده في ضَوْءِ الكتاب والسنة إلى مناظراتٍ ومجادلاتٍ كلاميّةٍ جافَّةٍ منفِّرةٍ.

مضامين هذا الشرح:

افتَتَحَ الشارحُ كتابَه هذا بمقدِّمةٍ ضافيةٍ ضَمَّنها منزلةَ علمِ أصول الدين مِن بينِ العلوم، وبيانَ حاجةِ العباد إليه أكثرَ من أي شيءٍ، وأنه لا حياةَ للقلوب، ولا نعيمَ، ولا طُمأنينةَ إلا بأن تَعْرِفَ ربَّها، ومعبـودَها وفاطرَها بأسمائِه، وصفاتِه، وأفعالِه، وأنَّ الله سبحانه بَعَثَ الرسلَ به مُعَرِّفينَ، وإليه داعِينَ، ولمن أجابهم مبشِّرينَ، ولمن خالَفهم مُنـذِرين لأنه من المُحالِ أن تستقلَّ العقولُ بمعرفة ذلك على وجه التّفصيل، وأنّ الناس كانوا في القرونِ الثلاثة الأولى على ما كان عليه الرسولُ صلى الله عليه وسلم، وظهر بعد القرون الثلاثة من شَذَّ عن طريق الحق في الاعتقاد، واتَّبع هَواه، فأقامَ اللّٰهُ لهٰذه الأمة مَنْ يَحْفَظُ عليها أُصُولَ دينها، وأن مِمَّن قام بهٰذا الحقِّ من علماء المسلمين أبا جعفرٍ الطحاويَّ، وأن الذي حَمَلَهُ على شرح عقيدته هو أنه رأى غيرَ واحدٍ من أهل العلم قد تَصَدَّى لشرحها، لكن على طريقة أَهْلِ الكلامِ المذموم المشتملِ على أمورٍ مخالفةٍ للحقِّ الذي بَعَثَ اللّٰهُ به رسلَه، فالتزمَ شرحَها على منهج السلف.

ثم شَرَعَ يَذكُرُ مسائل العقيدة متَّبِعاً ترتيبَ الطحاوي مبتدئاً ببيانِ حقيقة التوحيد ومعانيه وأنواعِه التي جاءَ بها الرسلُ، وبيانِ المرادِ من قوله تعالى: ﴿ليسَ كمِثْلِه شيءٌ﴾، وذكرِ صفاتِ الله تعالى وأسمائه، وتقسيمها إلى صفاتِ ذاتٍ وصفاتِ فِعْلٍ، وبيانِ ما يَجبُ في مسألة الصفات، وهو الإثباتُ بلا تكييفٍ، ووجوبِ الإيمانِ بنبوَّة محمدٍ صلى الله عليه وسلم الذي خَتَمَ اللَّهُ به الرسالاتِ، وبيانِ عمومِ بعثته إلى الإنس والجن، والتعريفِ بالقرآن وأنه كلامُ الله بلفظِه ومعناهُ، والردِّ على القائلين بخَلْقِه، وإثباتِ رؤية الله تعالى في الآخرة، وما جاء من النصوص في هذا الباب، والردِّ على مُنكِريها ومتأوِّليها، وذكرِ الإسراء والمعراج وبيانِ أنهما كانا في اليَقَظَةِ، وما جاءَ في الحَوْض المورُودِ من النصوص والشفاعة وأنواعها، وبيانِ أنَّ الإقرارَ بالربوبية أمرٌ فِطْريٌّ، والشرك طارىءٌ، ثم ذَكَرَ التعريفَ بالقضاءِ والقدر، وبيان أنه سِرُّ اللَّهِ في خلقه، وأنّ مَنْشأَ الضَّلال في هذه المسألة هو التسويةُ بينَ الإرادةِ والمشِيئةِ، وبين المحبَّة والرضا، وبيان أنَّ أفعالَ العباد هي خلقُ الله وأن العباد فاعلون لها حقيقة، ثم تعرَّضَ لذكرِ العرش، والكرسي، وإثبات الفَوْقيّة والعُلُوِّ، وتعريفِ الإيمان، وبيانِ أركانه وحقيقته، وأقوالِ العلماء في مُسَمَّى الإيمان، وأنه يزيدُ وينقُصُ، وأَفاضَ في بيان الرُّوح وحقيقتها، واختلافِ الناس في مُسْتَقَرِّها ما بينَ الموت إلى قيامِ الساعة، وذكرَ أهوالَ يومِ القيامة من البَعْثِ، والعَرْض، والحِساب، والصِّراط، والجنّة، والنّار، وذكرَ فضائلَ الخلفاءِ الرَّاشِدين، وبقيةَ العَشَرة المبشَّرِينَ بالجنة، وأن التصديق بكراماتِ الأولياءِ من عقيدة أهلِ السنة، وتعريفَ الوليِّ والكرامة، والفرقَ بينهما وبين المعجزة، وبيانَ أن نبيّاً واحداً أفضلُ من جميع الأولياء، والتحذير من تصديقِ العَرَّاف والكاهن والسّاحر، وبيان أن

دينَ الله واحدٌ في الأرض والسماء، وهو الإسلامُ، وأن الشرائعَ تختَلِفُ، والتعريف ببعض الفِرَقِ الزَّائغةِ عن الحقِّ.

وفي غُضُون تلك الأبحاث استطراداتٌ كثيرةٌ، ذاتُ فوائدَ جَمَّةٍ تمُتُّ إلى ما هو آخذٌ بسبيله بسببٍ.

وقد أقام ابنُ أبـي العز شَرْحَهُ هذا على قواعِدَ وأُسُسٍ مستَنْبَطةٍ من الكتاب والسنة، وما كان عليه سَلَفُ الأمة هي غايةٌ في القوة والدِّقَّةِ والإحكام، أخذها عن علماء السلف ابتداءً من صحابة رسولِ اللّه صلَّى اللّه عليه وسلم، الذين تَلَقَّوْهَا عن إمامهم وقُدوتهم ومُربِّيهم محمد بن عبداللّه عليه الصَّلاةُ والسلامُ. وأخذها عمَّن تَبِعَهُم بإحسَانٍ واقتدى بهم إلى عهده أمثال مجاهدٍ، وطاووس، ومحمد بن مسلم الزهري، وعطاء، وسفيان الثوري، ومالك بن أنس، وعبدِاللّه بن المبارك، والفضيل بن عياض، وسُفيان بن عُيينة، والشافعي، وابنِ المـاجشون، ويحيى بنِ معين، وأبـي بكر بنِ أبـي شيبة، وأحمدَ بنِ حنبل، والبخاري، وأبـي بكر الأثرم، وعثمانَ بنِ سعيد الدَّارمي، وابنِ جرير الطبري، وابن خزيمة، وغيرِهم من أئمة السلف.

وأخذها على وجه الخصوص عن شيخِ الإسلامِ ابن تَيميّة ــ رحمه الله ــ مُجَدِّدِ علومِ السَّلَفِ الذي تَفَنَّن في التعبير عنها في مواطِنَ متفرقةٍ من كُتبِهِ ورسائله، وبالَغَ في إيضاحِها، وتقريرِها، وتقويتِها، ورَبْـطِهَا بمنهـج السَّلَفِ الأصيل الذي كان يدعو إليه، وينتَصِرُ له، ويرى ــ وهو على صواب ــ أَحقِّيَّتَهُ على سائرِ المناهج، ويُخَطِّئُ مَنْ يخالِفُه، ويَلتمسُ الحقَّ في غيره، وهٰذه القواعدُ هي:

١ ــ القرآنُ مصدرُ الأدِلَّة النقلية والعقلية.

فقد تَضمَّنَ الدعوةَ إلى توحيد الله، وبَثَّ في الأنفس والآفاقِ دلائلَ التوحيد، ولَفَتَ نَظَرَ الإنسانِ إليها، وحَثَّه على النظرِ والتفكير فيها، وبَيَّنَ بالبراهين العقلية إثباتَ صفاته، وصدقَ رسُلِه، وأَمْرَ المعاد، وغيرَ ذلك من أصول الدين، وأجاب عن مُعارضَةِ المشركين، وكَشَفَ شُبَهَهُمْ، ونَقَضَ أقوالَهم، وفَنَّد مزاعمهم.

وهذه الأدلة شرعيةٌ، لأن الشرعَ دلَّ عليها وأرشدَ إليها، وعقليةٌ، لأنها تُعْلَمُ صحتُها بالعقل، فإذا أخبر الله بالشيء، ودَلَّ عليه بالدلالات العقلية صار مدلولاً عليه بخبره، ومدلولاً عليه بدليله العقلي الذي يُعْلَمُ به، فيصيرُ ثابتاً بالسمع والعقل، وكلاهما دَاخِلٌ في دلالةِ القرآن التي تُسمى الدلالةَ الشرعية. ونقدُ السلف لِعلم الكلام لم يصدر عن انتقادهم المنهج العقلي، ولكِنَّهم فَضَّلُوا المقاييس الشرعية، لأنها عقلية أيضاً، وهي أبلغُ وأكملُ من أدلة المتكلمين مع تنزهها عن الأغاليط التي تشتمل عليها أدلتهم.

وقد جاءت هذه الأدلةُ بأسلوبٍ باهر متدفِّقٍ بالحيوية، وضربِ الأمثلة المستمدةِ من حياةِ الإنسان وما يُحيطُ بـه مهما اختلف جنسُه، أو بيئتُه، أو عصرُه، فهي أبلـغُ مِن كُلِّ أسلوبٍ، وأشدُّ تأثيراً في النفس مِن أيِّ أسلوبٍ آخر، وفيها مجالٌ واسعٌ للعقل يقضي فيه رغبَته، ويُشْبِعُ نهمتَه، مع ضمانِ السير في المسارِ الصحيح دونَ تعثر أو انحِرَاف.

وقد أَعَدَّ الله العقولَ بصفة عامة لإدراك ما هو مطلوب شرعاً، وأعد لها ما يُسدِّدُها فيه مِن الفطرةِ التي لم تُفْسِدْهَا الأهواء، والآياتِ الظاهرةِ في الأَنْفُسِ والآفاق، ثم أكمل ذلك بالشرع المتمثِّلِ بالكتاب وناطقِ السنة.

وقد اكتفى السلفُ الصالحُ بالقرآن الكريم إلى جانب السنة في اتخاذه دليلاً وهادياً، وقد استنبطوا من آياتِه قواعِدَ النظر العقلي، فكانوا مِن أقدر الناس على توضيح مسائل الاعتقاد، وتوثيقها بالحجة والبرهان والإجابة عن كل تساؤل أو تشكيك في الاعتقاد.

٢ ــ اتباع السلف الصالح في تفسير النصوص.

ونعنى بالسلف الصالح الصحابةَ والتابعين مِن أهل القرون الثلاثة الممتدحة الذين يَتقيَّدونَ بالكتابِ والسنةِ نصّاً وروحاً دُونَ مَن وُصِفَ بالبدعة كالخوارج، والقَدرية، والمعتزلة وغيرهم من الفِرَق.

وإنما يُؤخذُ برأيهم، ويُعتَدُّ به، لكونهم أَبَرَّ قلوباً، وأعمقَ علماً، وأقلَّ تكلُّفاً، وأقربَ إلى التوفيق، لِما خَصَّهم اللّـهُ به من توقُّدِ الأذهانِ، وسَعَةِ العلم، وقوةِ الإدراك، وحسنِ القصد، وتَقْوَى الله، وقُرب العهد بنور النبوَّةِ، فكانت طريقتُهم لذلك هي الطريقة المحمودة، وطريقة غيرهم لا تُساويهم، ولا تدنو منهم.

٣ ــ الإيمانُ بمسائل الغيب محصورةً في الخبر الصادق.

إن المسائل التي لا يتناوَلها الحِسُّ ولا مَحَلَّ فيها للتَّجرِبَةِ، وليس ثَمَّتَ مقدماتٌ عقلية يَصِلُ بها العقلُ إلى معرفةِ واقعها، مِثْلُ هذه المسائل يَنحصِرُ مَصْدَرُ العلم بها في خصوص الخبرِ الصادق المؤيَّد بالمعجِزات الواصِلِ إلى الناس مِن عالِمِ الغيب، ومُبْدِعِ الأكوان والمخلوقات.

فما أخبرَ اللّـهُ عنه أو رسولُه من شؤون الغيب نؤمِنُ به على القدر الذي أخبرَ اللّـهُ به أو رسولُه دونَ صرفِ اللفظ عن معناه، ودونَ زيادة عمَّا تضمَّنَهُ الخبرُ الصادق، ودونَ استبعادٍ أو إنكارٍ.

وَمِنَ التكلُّفِ المنهيِّ عنه البحثُ في أمور غيبية وَرَدَ الشرعُ بالإيمان بها مع تَرك كيفيَّتِها، ومنها ما لا يكونُ له شاهدٌ في عالم الحِسِّ كالسؤال عن وَقْتِ الساعة، وعن الروح، وعن مُدةً هذه الأمة، إلى أمثال ذلك مما لا يُعلمُ إلا بالنقل الصِّرف، فهذا النوعُ يجبُ الإيمانُ به من غير بحثٍ.

٤ ـ تقسيمُ التوحيد إلى توحيد الرُّبوبية، وتوحيد الأُلوهية، ووجوب التَّصديق بهما.

التوحيدُ عند السلف نوعان:

الأول: توحيدُ الربوبية: وهو الاعتقادُ بأن ربَّ العالَم وخالقَه واحدٌ وليس اثنين، وهو الربُّ سبحانه الذي جُبِلتِ الفِطَرُ السليمةُ على الإقرار بالله والخضوع له والإيمان بما له من الأسماء والصفات على وفق ما جاء في الكتاب والسنّة، فتوحيد الأسماء والصفات داخل في توحيد الربوبية.

الثاني: توحيدُ الألوهية، ومعناه: أن يُعبَدَ اللَّهُ وحدَه لا يُشرَكَ بعبادته أحدٌ من خلقه، وبهذا النوع يتحقَّقُ معنى كلمة التوحيد: «لا إله إلا اللَّهُ».

وهذا النوعُ مِن التوحيد هو دعوةُ كُلِّ رسولٍ إلى قومه مِنْ لَدُنْ آدم إلى محمدٍ عليه السَّلامُ، وَمِن أجله خَلَقَ اللَّهُ الخلقَ، وجَعَلَ الجنةَ والنارَ، وَفَرَّقَ الناس إلى شقيٍّ وسعيدٍ، ولا يُقبلُ إيمانُ المرءِ إلا بالإقرارِ به قولاً وعملاً، وهو يَتَضَمَّنُ توحيدَ الربوبية.

وقد عُنِيَ القرآنُ بتقريرِ هٰذا النوعِ من التوحيد، والبرهنةِ عليه بالأدِلَّةِ العقلية والبراهينِ الصحيحة، لأنَّ الشِّرْكَ الذي وَقَعَ في جميع

الأممِ كان في هٰذا النوع، فإنَّ عامة مُشرِكي الأمم كانوا مُقِرِّينَ بربوبيتِه سبحانه، ولكنهم مع إقرارِهم بربوبيته قد أَشْرَكُوا بعبادتِه غيرَه.

٥ ـ إثباتُ الأسماءِ والصفات مع الإقرار بمعناها وعدم التعرض لكيفيتها.

تُعَدُّ مسألةُ الصفات من أجلِّ وأعظمِ ما تُكُلِّمَ فيه من أصول الاعتقاد، وقد اضطَرَبَتْ فيها أقوالُ الفلاسفة والمتكلِّمين، فمنهم مَنْ قالَ بالنَّفْيِ المَحْضِ، ومنهم من أقرَّ بأسماء الله في الجملة ونَفَى الصفاتِ، ومنهم من أَقَرَّ بالأسماء والصفات، لكنه رَدَّ طائفةً منها، وتأوَّلَها، وصَرَفَها عن ظاهرها.

ومَذْهَبُ السلف في هٰذه المسألة: هو الإيمانُ بكل ما وَرَدَ في كتابِ الله وناطِقُ السنةِ من الأسماء والصفات من غيرِ زيادةٍ عليها، ولا نُقصانٍ منها، ولا تجاوُزٍ لها، ولا تأويلٍ لها بما يُخالِفُ ظاهرَها، وقدِ انقضى عَصْرُ الصحابة والتابعين من السلف والأئمة على التسليمِ المُطْلَقِ بما جاءَ في الكتاب والسنة عن الذاتِ الإلٰهيَّة وصفاتِها، ولم يَتنازَعُوا في مسألةٍ واحدةٍ من مسائِل الأسماءِ والصفاتِ والأفعالِ، بل كلُّهم على إثباتِ ما نَطَقَ به الكتابُ والسنة، كَلِمَتُهم واحدةٌ من أولِهم إلى آخرِهم، لم يَسُومُوها تأويلاً، ولم يُحَرِّفوها عن مواضعها تبديلاً.

وهم يعتقدون أن أسماءَ اللّٰهِ تعالى وصفاتِه توقيفيَّةٌ، لا يجوزُ إطلاقُ شيء منها على الله في الإثبات أو النفي إلا بإذن الشرعِ، فلا يُثْبِتُونَ له سبحانه من الأسماء والصفات إلا ما أَثْبَتَهُ هو لنفسه، أو أَثبَتَه له رسولُه صلى الله عليه وسلم، ولا يَنْفُون عنه كذٰلك من الأسماء والصِّفات إلا ما نَفَاهُ هو عن نفسه، أو ما نَفاهُ عنه رسولُه صلى الله عليه وسلَّمَ، وأنَّ

كل ما ثَبَتَ له من الأسماء والصفات لا يماثِلُ شيئاً من خلقِه، ولا يُماثِلُه شيءٌ، بل كلُّ ما ثبتَ له من صفات الكمال التي وَرَدَتْ في النصوص الصريحةِ، فهو مُختصٌ به لا يَشْرَكُهُ فيه أحدٌ من خلقِه، وإذا كان هناك من الأسماء ما يُطْلَقُ على صفاتِ الله كما يُطْلَقُ على صفاتِ خَلْقِه، فإنَّ هٰذا ليس إلا مَحْضَ اشتراكٍ في الاسم، فلا يَلْزَمُ من اتفاقِهما في مسمَّى الصفة اتفاقُهما في حقيقة الصفة، فإذا كانت ذاتُه سبحانه لا تُمَاثِلُ الذواتِ، فكذلك صفاتُه لا تماثِلُ الصفاتِ، لأنه سبحانه لا تُضْرَبُ له الأمثالُ بخَلْقِه لا في ذاته، ولا في صفاته.

ولم يَقُلْ أحدٌ منهم: إن آياتِ الصفات لا يَعْلَمُ معناها إلا اللّٰهُ، بدليلِ أنَّهم كانوا يُثبتون لله ما تضمَّنَتْه من صفاتٍ، ولو كان معنى الآيات والأحاديث غيرَ مفهوم لهم ألبَتَّة، لما صَحَّ منهم الإثباتُ، إذ كيفَ يُثبتونَ شيئاً لا يُعْقَلُ معناه، غايةُ الأمر أنهم لم يكونوا يَبحَثُون وراءَ هذه الظواهر عن كُنْهِ هٰذه الصفات، أوعن كيفية قيامِها بذاته تعالى، لأنَّ معرفةَ ذلك فوقَ مستوى العقل البشري، وهومن الغيب الذي استأثرَ اللّٰهُ بعلمِه، فهوسبحانَه أجلُّ من أن يُدرَكَ كُنْهُ ذاتِه وصفاتِه، أويحاطَ بها علماً: ﴿ليسَ كمثلهِ شيءٌ وهُوالسميعُ البصيرُ﴾.

وبهذا يُعلَمُ أنَّ السلف الصالح كانوا أكثرَ فِطْنَةً، وأحدَّ ذكاءً من أصحاب الفِرَقِ، لأنهم عَرَفُوا أنه لا سبيلَ إلى إدراكِ كُنْهِ الصفات بالعقل، لأنه من شؤونِ الغيب التي لا تدخل في نطاقِ قُدرتِه.

٦ ــ الجمعُ بين الإثبات والتنزيه.

فإن القرآن جمع فيما وَرَدَ فيه عن الصفاتِ بينَ الإثباتِ والتنزيه في

آيةٍ واحدة حين قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُو السَّمِيعُ البَصِيرُ﴾ فاللّـهُ سميعٌ بصير، ولا يُشْبِهُهُ أَحَدٌ مِن خلقه، مع أنهم يَسمَعُون ويُبصِرُون، وكذا في بقية الصفات، لأن التماثلَ في الصفاتِ فَرْعٌ عن التماثل في الذواتِ، والذاتان هنا مختلفتانِ تماماً، فكذا صفاتُهما.

فتسميتُه تعالى قادراً وتسميةُ العبد قادراً لا تُوجِبُ مماثلةَ قُدرةِ اللّـهِ لِقُدْرَةِ العبد، وكذا تسميتُه عالماً، ومُريداً، وحيّاً، وسميعاً، وبصيراً، ومتكلماً، مع تسمية عباده بهٰذه الأسماء لا يَستَلْزِمُ أنَّ علمَهُم كعلمِهِ، ولا إرادتَهم كإرادتِهِ، ولا حياتَهم كحياتِهِ.

وما يُوجَدُ في الخارج من الأسماء لا يوجدُ مطلقاً كليّاً، وإنما يوجد معيناً مختصاً، وهذه الأسماء إذا سُمِّي اللّـهُ بها، كان مُسمَّاه معيناً مختصاً به، وإذا سُمِّيَ بها العبد، كان مسمّاه مختصاً به، فما يُوصَفُ اللّـهُ به، ويُوصَفُ به العبادُ، يوصفُ الله به على ما يَليقُ به، ويُوصَفُ العبادُ على ما يَليقُ بهم من ذلك.

٧ ــ رفض التأويل الكلامي.

إن التأويلَ عند المتكلِّمين عامةً يقتضي اتخاذَ العقلِ أصلاً في التفسير مقدَّماً على الشرع، فإذا ظَهَرَ تعارضٌ بينَهما، فيَنْبَغي تأويلُ النصوص إلى ما يُوافِقُ مقتضى العقل كتأويل أدلة الرؤية، وأدلة العلو، وآيات الصفات وما إلى ذلك، والسلفُ يَرفُضُون هذا النوع من التأويل، ويُخَطِّئُون القائل به، ويَشْتَدُّونَ في النكير عليه، لأنه يُفْضِي إلى تعطيل النصوصِ، والتجاوزِ بها إلى معانٍ وآراء مدخولةٍ، تستهدفُ هدمَ الشريعة، وإضلالَ معتَقِدِيها، وبلبلةَ ما استقرَّ في قلوبهم، وامتزَجَ بنفوسهم مِن عقائدَ واضحةٍ لا لَبْسَ فيها، ولا شائبة من غموضٍ،

والتأويل الصحيح المقبولُ عندهم هو الذي يُوافق ما دَلَّتْ عليه النصوصُ، وجاءَت به السنةُ، وغيرُه هو الفاسدُ.

٨ ـ تقييد العقل وعدَمُ الاعتداد به في غير مجالِه.

إنَّ العقلَ وسيلةٌ محدودة من وسائلِ المعرفة لا يُدرِكُ غَيْرَ الأمور المحسوسة على سبيل التَّيَقُّنِ، ويُدركُ الأمورَ الغيبيةَ على سبيلِ التصور فقط، وليس التيقُّن، فهم يؤمنون بإثبات ما أخبرَ به النص في ما يتعلَّقُ بالأمورِ الغيبية، ويُصدِّقُونَ به، ولا يتعرَّضُونَ للبحث في كيفيته، لأن ذلك مما يَعِزُّ على العقل مَرَامُه.

وليس عَدَمُ الاعتداد بالعقل فيما لا يَدْخُلُ في مجاله إلغاءً للعقل بالكُلية، فقد أجمَعَ المسلمون على أنه لا تكليفَ على صبيٍّ ولا مجنون، وأنه لا بُدَّ مِن نَظَرِ العقلِ، ولذلك أمرَ اللَّهُ بتَدَبُّرِ كتابه، ولا يُمْكِنُ أن يَتحقَّقَ هٰذا التدبُّرُ إلاّ بالعقل، وإنما الممنوعُ أن يُستخدَمَ العقلُ في غير موضعه، أو أن يَخْضَعَ في الاستدلال لمنهج يُخالفُ المنهجَ الذي جاء في القرآن والسنة.

فهم لا يُغْلُونَ من شأن العقل، ولا يُغالون في أحكامه، ولا يَحْكُمُونَ باستقلاله وكفايته، وإنما يَضَعُونَه في موضعه اللائق به، فيَستَعمِلُونَه في نِطاقِ قُدرَتِه وإمكاناتِه في النظر في مَلَكوت السَّماوات والأرض، وفي الاجتهاد في القضايا العملية، وفي اكتشافِ العلوم المادِّيَّة التي تَهدِفُ إلى ترقية المجتمع وتطويرِه، وهذا من تمام علمِهم، وبُعْدِ نَظَرِهم، وسلامةِ تفكيرهم، ولو كان العقلُ يُفَسِّرُ بواسطته كُلَّ الأشياء، لما كان هناك حاجةٌ إلى إرسال الرسل، وإنزالِ الكُتب السماويَّةِ.

يقول ابنُ خلدون في «مقدمته» ص ٣٦٤ ـ ٣٦٥: العقلُ ميزانٌ صحيحٌ، فأحكامُه يقينيَّةٌ لا كَذِبَ فيها، غير أنك لا تَطْمَعُ أن تَزِنَ به أمورَ التوحيد، والآخرةِ، وحقيقةَ النبوة، وحقائقَ الصفات الإلٰهية، وكلَّ ما وراءَ طَوره، فإن ذلك طَمَعٌ في محال، ومثالُ ذلك مثالُ رجل رأى الميزانَ الذي يُوزَنُ به الذهبُ، فَطَمِعَ أن يَزِنَ به الجبالَ، وهذا لا يَدُلُّ على أن الميزانَ في أحكامه غيرُ صادق، لكن العقل قد يقِفُ عندَه، ولا يَتعَدَّى طَوره حتى يكونَ له أن يُحيطَ بالله وبصفاته، فإنَّه ذَرَّةٌ مِن ذرات الوجود الحاصِل منه.

ويقول الإمام السَّرهَنْدي في الرسالة رقم (٣٦) المجموعة الثالثة: إنَّ طَور النبوة وراءَ العقل والتفكير، فالحقائقُ التي يَعْجِزُ العقلُ عن إدراكها، تأتي النبوةُ لتثبيتها وتحقُّقِها، ولوكان العقلُ كافياً وَحْدَهُ، لما بُعِثَ الأنبياءُ صلواتُ الله وتسليماتُه عليهم أجمعين، ولما رُبِطَ عَذَابُ الآخرة ببعثتِهم: ﴿وما كُنَّا مُعَذِّبينَ حتى نَبعثَ رسولاً﴾، والعقلُ حجةٌ، ولكنه ليس بحجةٍ بالغة، وليس في حجته بكاملٍ، وقد تحقَّقَتِ الحجةُ البالغةُ ببعثة الأنبياء والرسل عليهم الصلواتُ والتسليمُ، فقَطَعَت أَلْسِنَةَ المُكَلَّفين، وقَضَتْ على معاذيرهم، يقولُ الله تعالى: ﴿رُسُلاً مُبَشِّرينَ ومُنْذِرينَ لِئلَّا يكونَ للنَّاسِ على الله حُجَّةٌ بعدَ الرسلِ وكانَ اللَّـهُ عزيزاً حكيماً﴾، ولـمَّا ثَبَتَ عَجْزُ العقلِ وقصورُه في بعض القضايا، فليسَ مِن المستحسَنِ أن تُوزَنَ جميعُ الأحكام الشرعية في ميزانِ العقل، وإنَّ محاولةَ التطبيقِ بينَ العقلِ وبين الأحكام الشرعية بصفة دائمة، والتزامَ ذلك، والتقيدَ به، حكمٌ بكفاية العقل وغِناهُ، وإنكارٌ للنبوة أعاذَنا الله تعالى منه.

ويقول أيضاً: إنَّ إخضاعَ أخبارِ الأنبياء الصادقة لِلطريقة العقلية للبحثِ والتأمُّلِ والتحقيقِ والتوفيق بينهما، إنكارٌ في الحقيقة للنبوة، فالاعتمادُ في هٰذه القضايا التي هي وراءَ طَورِ العقلِ على الاتباعِ الكامل، والإيمانِ الصادق بالأنبياء عليهم الصَّلَواتُ والتسليمات من غير طَلَبِ الدليل والبُرهان.

ولا يظنَّ ظانٌّ أنَّ طريقَة النبوةِ تُعارِضُ طريقَ العقلِ، لا بَلْ إن طريقَ العقل ــ وهو النظرُ والاستدلال ــ لا يُـؤَدِّي بدون تقليد الأنبياء واتِّباعهم إلى هٰذا المقصِدِ الرفيع، المعارضةُ شيءٌ، والعجز والقصورُ شيءٌ آخر، لأن المعارضةَ لا تتصور إلا بَعْدَ القدرة والتمكُّنِ.

٩ ــ الأخذُ بقياس الأَوْلى في الإثبات والنَّفي في حقه سبحانه.

فإن لله المثل الأعلى، وقد أثبت الله تعالى ذلك لِنفسه في ثلاثةِ مواضِعَ من القرآن:

أَحَدُهَا: قولُه تعالى: ﴿لِلَّذِينَ لا يُـؤْمِنُونَ بالآخرةِ مَثَلُ السَّوْءِ وَلِلَّـهِ المَثَلُ الأَعْلَى في السَّمَاواتِ والأرضِ وهُو العزيزُ الحكيمُ﴾.

الثاني: قولُه تعالى: ﴿وهُوَ الذي يَبْدَأُ الخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وهُوَ أَهْوَنُ عليه ولَهُ المَثَلُ الأعلى في السَّماواتِ والأرضِ وهُوَ العَزِيزُ الحَكِيمُ﴾.

الثالثُ: قولُه تعالى: ﴿لَيْسَ كمثلِه شيءٌ وهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ﴾

فقياسُ الأَوْلى هو طريقُ إثباتِ الكمال للَّـهِ، فما كان كمالاً لغيره، فهو أحقُّ به منه، لأن له المَثَلُ الأعلى في كُلِّ كمالٍ لا نَقْصَ فيهِ.

والكمالُ والنقصُ هما قطبُ الرحى في موقف السلف مِن الصفات نفياً وإثباتاً، فكل ما تَضمَّنَ كمالاً لا نقصَ فيه، فاللَّـهُ أحقُّ به، وكل

ما كان نقصاً من صفات المخلوقين، أو كان كمالاً متضمناً لنقصٍ بوجه من الوجوه، فاللّـهُ أولى بأن يُنَزَّهَ عنه.

ومعنى الكمال والنقص يجبُ أن يُـؤْخَذَ من الشرع حتى لا نَصِفَه بما قد يُظَنُّ أنه كمالٌ في حقه بالمقايسة على المخلوقين، وهو ليس كمالاً بالنسبة له سبحانه.

فما سَكَتَ عنه الشرعُ نفياً وإثباتاً، ولم يكن في العقل ما يُثْبِتُه أو يَنْفِيهِ، سَكَتْنا عنه، ونُثبتُ ما عَلِمْنا ثبوتَه من ذلك، ونَنْفي ما عَلِمْنا نفيَه.

١٠ ـ تحديدُ الألفاظ المتنازَعِ عليها وتعيينُ مدلولاتها.

لقدِ اشْتَدَّتْ عنايةُ السَّلفِ في تحديد الألفاظِ، وتعيينِ مدلولاتها، لأن كثيراً من الفِرقِ يَحتَجُّون بألفاظٍ متشابهة مجملةٍ يُعَارِضُون بها نصوصَ الكتابِ والسُّنَّةِ، وتلك الألفاظُ قد وَرَدَتْ في الكتاب، والسنة، وكلامِ الناس بمعانٍ أُخَر غيرِ المعاني التي قَصَدُوها هُمْ بِهَا، فمثلاً لفظُ التوحيد والواحد عند المتكلِّمين: ما لا صِفَةَ له، ولا يُعْلَمُ منه شيء دونَ شيء، ولا يُرى، والتوحيدُ الذي جاء به الرسولُ لم يَتَضَمَّن شيئاً من هذا النفي، وإنما تضمَّن إثباتَ الإلٰهية للّـهِ وحدَه بأن يشهد أنْ لا إلـه إلا الله، ولا يعبـد إلا إياه، ولا يتـوكَّل إلا عليـه، ولا يُوالي إلا لـه، ولا يُعادي إلا فيه، ولا يعملَ إلا لِأجله، وذلك يتضمن ما أثبته لنفسه من الأسماء والصفات.

والألفاظُ نوعان: نوعٌ جاء به الكتاب والسنة، فيجب على كل مؤمن أن يُقِرَّ بموجب ذلك، فيُثْبِتَ ما أَثْبَتَهُ اللّـهُ ورسولُه، وَمِنْ تمامِ

العلم أن يَبْحَثَ عن مرادِ رسوله بها، ليُثْبِتَ ما أَثبَتَه، ويَنفي ما نفاه من المعاني.

وأما الألفاظُ التي ليست في الكتاب والسنة، ولا اتَّفَقَ السَّلَفُ على إثباتها ونفيها، فهذه ليس على أحدٍ أن يُوافِقَ مَنْ نفاها أو أثبتها حتى يَستفسِرَ عن مراده، فإنْ أرادَ بها معنىً يُوافِقُ خبر الرسول، أَقرَّ بِهِ، وإن أراد بها معنى يُخَالِفُ خبرَ الرسول، أنكره. يقولُ شيخُ الإسلام ابن تيميَّة في «دَرْء تعارض العقل والنقل» ١/٢٣٨ ـ ٢٣٩: وإذا كان المتكلم في مقام الإجابة لِمن عَارَضَه بالعقل، وادَّعى أن العقل يُعَارِضُ النصوص، فإنه قَدْ يحتاجُ إلى حلِّ شُبهته، وبيانِ بُطلانها، فإذا أخذ النَّافي يَذْكُرُ ألفاظاً مُجملةً، مثل أن يقول: لو كان استَوَى على العرشِ لكان جسماً أو مركَّباً، وهو منزَّهٌ عن ذلك، ولو كان له عِلْم وقدرة، لكان جسماً، وكان مركَّباً، وهو مُنزَّهٌ عن ذلك، ولو خَلَقَ واستوى، وأتى، لكانت تَحُلُّه الحوادثُ وهو منزَّهٌ عن ذلك، ولو قامت به الصفات لحلَّته الأعراض وهو منزَّهٌ عن ذلك.

فهنا يَسْتَفْصِلُ السَّائِلُ ويقول له: ماذا تُرِيدُ بهذه الألفاظ المجملة؟.

فإن أراد بها حقاً وباطلاً، قُبِلَ الحقُّ، ورُدَّ الباطل، مثل أن يقول: أنا أريدُ بنَفْيِ الجسم نفيَ قيامِه بنفسه، وقيامَ الصفاتِ به، ونفي كونِه مركباً، فنقول: هو قائم بنفسه، وله صفات قائمة به، وأنتَ إذا سَمَّيتَ هذا تجسيماً، لم يَجُزْ أن أَدَعَ الحقَّ الذي دَلَّ عليه صحيحُ المنقول، وصريحُ المعقول، لأجلِ تسميتِكَ أنت له بهذا.

وأما قولُك: «ليس مركَّباً»، فإن أردتَ به أنه سبحانه ركَّبَه مركِّب، أو كان متفرِّقاً، فتركَّبَ، وأنه يمكنُ تفرُّقُه وانفصالُه، فاللّـهُ تعالى منزَّهٌ عن ذلك، وإن أردتَ أنه موصوفٌ بالصفاتِ مُباينٌ للمخلوقات، فهذا المعنى حقٌّ، ولا يجوزُ رَدُّه لأجل تسميتك له مُرَكَّباً، فهذا ونحوُه مما يُجابُ به.

ويقولُ في «مجموعة الرسائل والمسائل» ٢/٢٢٢ ـ ٢٢٣: فليسَ لأحدٍ أَنْ يقولَ: إنَّ الألفاظَ التي جاءت في القرآنِ موضوعةٌ لمعانٍ، ثم يريدُ أن يُفسِّرَ مرادَ الله بتلك المعاني، هذا من فِعلِ المُفْتَرِينَ، فإنَّ هٰؤلاء عَمَدوا إلى المعاني، وظَنُّوها ثابتةً، فجعلوها هي معنى الواحد، والوجوب، والغنى، والقدم، ونفي المثل. ثم عَمدوا إلى ما جاءَ في القرآن من تسميةِ الله تعالى بأنه أحد وواحد، ونحو ذلـك من نَفْي المِثْلِ والكُفْءِ، فقالوا: هذا يَدُلُّ على المعاني التي سمَّيناها بهذه الأسماء، وهذا من أعظم الافتراءِ.

١١ ـ تحديدُ معنى المتشابِه وبيان أن القرآن كلَّه واضحٌ يُمكنُ تفسيرُه.

المُحْكَمُ أقسامٌ ثلاثة، ويقابل كلَّ واحدٍ منها نوعٌ من المتشابه.

فالإحكامُ تارةً يكونُ في التنزيل ويُقابِلُه ما يُلقيه الشيطانُ مما نَسخَهُ الله وأَزالَهُ.

وتارةً يكون في إبقاء التنزيل، ويقابِلُهُ المنسوخُ الذي هـو رَفْع ما شُرِعَ.

وتارةً يكون في التأويل، ومعناه تمييزُ الحقيقةِ المقصودة حتى لا تَشتَبِهَ بغيرها ويُقابِلُها الآياتُ المتشابهات، أي: التي تُشْبِهُ هٰذا، وتُشبه

ذاك، فتكون محتَمِلَةً للمعنَيين. قال الإمام أحمد: المحكَمُ: الذي ليس فيه اختلافٌ، والمتشابه: الذي يكون في موضعٍ كذا، وفي موضعٍ كذا.

والتشابُه أمر نسبـي إضافي، فقد يَشْتَبِهُ على إنسان ما لا يَشْتَبِهُ على غيره، وقد يكونُ في القرآن آياتٌ كثيرة لا يَعْلَمُ معناها كثيرٌ من العلماء فضلًا عن غيرهم، وليس ذلك في آية معيَّنةٍ، بل قد يُشْكِلُ على هذا ما يَعْرِفُه ذلك، وذلك تارةً قد يكون لغرابةٍ في اللفظِ، وتارةً لاشتباه المعنى بغيره، وتارةً لشُبْهَةٍ في نفس الإنسان تمنَعُه مِن معرفة الحقِّ، وتارةً لعدم التدبُّر التام، وتارةً لغير ذلك من الأسباب، ولكن ذلك لا يعني أَنَّ معرفةَ المعنى المقصود مِن هٰذه الآياتِ مستحيلٌ لا يُمْكِنُ دَرْكُـهُ كما يَدَّعِي ذلك مَنْ يدَّعيه مِن المتكلمين.

ولفظُ التأويل في عُرْفِ السَّلَفِ له معنيان:

أحدُهما: تفسيرُ الكلام وبيانُ معناه، سواءٌ أوافقَ ظاهرَه أو خالَفَه، فيكون التأويل والتفسير بهذا المعنى متقارِبَيْن أو مُترادِفَيْنِ، وهٰذا هو الذي عَنَاه مجاهد حينما قال: إنَّ العلماءَ يَعلَمُون تأويلَه.

ومحمد بن جَرير الطَّبَري يقول في «تفسيره»: القولُ في تأويل قوله كذا وكذا، واختَلَفَ أهلُ التأويل في هذه الآية ونحو ذلك، ومرادُه التفسير، والقرآن كُلُّه بهذا المعنى محكَمُه ومتشابهه يمكن تأويلُه، ليس فيه شيء لا يُفقَه معناه، وأن رسول الله لم يَمُتْ حتى كان صحابتُه على علم تامٍّ بجميع معاني الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية.

قال مجاهد: عَرَضْتُ المصحفَ على ابن عباس من فاتحته إلى خاتمته أَقِفُ عند كُلِّ آية أَسأَلُهُ عنها.

وقال ابنُ مسعود: ما في كتاب اللّـهِ آيةٌ إلاّ وأنا أعلمُ فيمَ أُنزِلَت.

وقال الحسن: ما أَنزَلَ الله آيةً إلا وهو يُحِبُّ أن يُعْلَمَ ما أرادَ بها.

ولهذا كانوا يجعَلون القرآنَ محيطاً بكل ما يُطلَبُ من علم الدين، كما قال مسروق: ما نسألُ أصحابَ محمـد عن شيء إلاّ وعِلمُهُ في القرآن، ولكن عِلْمُنا قَصَرَ عنه.

ويعارضون من يقول: إن التشابه يكون في معنى اللفظ بحيثُ لا يَعْلَمُ المرادَ به إلا اللّـهُ تعالى، ويَرَوْنَ أنَّ لازِمَ هذا القولِ أن الله أنزلَ على نبيِّه كلاماً لم يكن يَفهمُ معناه لا هو ولا جبريلُ ولا غيرُهما، وهذا قَدْحٌ في النبـي صلى الله عليه وسلم، وفي القرآن إذ كان الله أَنزل القرآنَ، وأخبر أنه جَعَلَهُ بياناً وهدى ونوراً وشفاءً، وأَمَرنا أن نتدَبَّره ونَعقِلَه كلَّه، لم يَستَثْنِ منه شيئاً لا يُتدبر ولا يُعقل، وأمر الرسول أن يبيِّنَ للناسِ ما نُزِّلَ إليهم، وأن يُبَلِّغهم البلاغَ المبين.

فلو كان في القرآن شيءٌ لا يُفْقَهُ معناه، لم يكن هناك معنىً للأمر بتدبُّرِه وعَقْلِه، ولم يكن الرسولُ حينئذٍ بَيَّنَ للناس ما نُزِّلَ إليهم، ولا بَلَّغَ البلاغ المبين.

وأما المعنى الثاني للتأويل، فهو نفسُ المراد بالكلام، فإن كان الكلامُ أمراً أو نهياً، فتأويلُه نفسُ فعلِ المأمور به، وتركِ المحظور كما قالت عائشةُ رضي الله عنها:

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولُ في ركوعه وسجوده: «سبحانَك اللَّهُمَّ ربَّنا وبحَمْدِكَ، اللَّهُمَّ اغفِرْ لي» يَتأوَّلُ القرآن. تعني أن هذا هو تأويل قوله تعالى: ﴿فسَبِّحْ بحمد ربِّك واستغفِرْهُ﴾.

وإن كان الكلامُ خَبَراً، فتأويله نفسُ الشيء المُخبـرِ عنه، فتأويل ما أخبر الله به عن نفسه، وعن اليوم الآخر هو نفس الحقيقة التي يُخبر عنها، وذاك في حق الله هو كُنْهُ ذاته وصفاته التي لا يعلمها غيرُه، وتلك هي المتشابه الذي لا يَعْلَمُ تأويلَه إلا اللّـهُ، فإنَّ أحداً لا يعرفُ كيفيةَ ما أخبرَ اللّـهُ به عن نفسِه، ولا يَقِفُ على كُنْهِ ذاتِه وصفاته غيرُه، وهذا هو الذي يَجِبُ تفويضُ العلمِ فيه إلى اللّـهِ عز وجل. انظر «مجموع فتاوى ابن تيمية» ٦/٤٣٤.

١٢ ـ تأثيرُ الأسباب الطبيعية في مسبباتها بإذن الله.

إن الله يَخلُقُ السحابَ بالرياح، ويُنزِلُ الماءَ بالسحاب، ويُنْبِتُ النباتَ بالماء، ونحو ذلك.

والقولُ بأن الله يَفْعَلُ عند الأسباب لا بِها يُفضي إلى إبطال حِكمةِ اللّـهِ في خلقه، وأنه لم يَجْعَل في العين قوةً تمتاز بها عن الخَدِّ تُبصِرُ بها، ولا في النار قوةً تمتازُ بها عن التراب تَحْرِقُ بها، فضلاً عمَّا في هذا القول من مخالفةٍ للكتاب والسنة، فإن الله تعالى يقولُ: ﴿فأَنْزَلْنا به الماءَ فأخرَجْنا به مِن كُلِّ الثَّمراتِ﴾ ويقـول: ﴿وَمَا أَنـزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَحْيَـا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ ويقول: ﴿قَاتِلُوهُم يُعَذِّبْهم اللَّهُ بأيديكم﴾ ويقـول: ﴿ونحن نَتَـرَبَّصُ بكم أَنْ يُصيبَكُم اللَّهُ بعـذابٍ من عِنـدِه أو بِأَيدِينا﴾ ويقول: ﴿ونَزَّلْنا من السماء ماءً مُباركاً فأَنْبَتْنا به جناتٍ وحَبَّ الحَصِيدِ﴾ ويقول: ﴿قد جاءَكُم من اللّـهِ نورٌ وكتابٌ مُبينٌ يَهْدِي بِهِ اللّـهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوانَهُ سُبُلَ السَّلامِ﴾، ومثل هذا في القرآن كثير، وكذلك في الحديث عن النبـي صلى الله عليه وسلم كقوله: «لا يَموتَنَّ أحدٌ منكم إلا آذَنْتُموني حَتَّى أُصَلِّي عليه، فإنَّ اللّـهَ جاعلٌ بصلاتي عليهِ بركةً

ورحمةً»، وقال صلى الله عليه وسلم: «إنَّ هذهِ القبورَ مملوءَةٌ على أهلِها ظُلْمَةً، وإنَّ اللَّهَ جاعلٌ بصلاتي عليهم نُوراً».

فاللَّهُ سبحانه خلَق الأسبابَ والمسبباتِ وجَعَلَ هذا سَبَباً لهذا، فإذا قالَ القائلُ: إنْ كانَ مقدوراً، حَصَلَ بدونِ السببِ، وإلاّ لم يَحْصُلْ. جوابُه أنه مقدورٌ بالسبب، وليس مقدوراً بدون السبب.

وقولهم: إن الله تعالى أجرى العادة بهذه الأسباب، وأنه ليس لها تأثير في المسببات بإذنه، قولٌ بعيدٌ جداً عن مُقْتَضى الحكمة، بل هو مُبطِلٌ لها، لأن المسبباتِ إن كان يمكن أن تُوجَدَ من غير هذه الأسباب، فأي حكمةٍ في وجودها عن هذه الأسباب.

١٣ ــ الحسنُ والقُبْحُ في الأفعالِ عَقْلِيَّان وشرعيان.

وقد ذهبوا في هذه المسألة مذهباً وسَطاً. وهو أن الأفعال في نفسها حسنةٌ وقبيحةٌ، كما أنها نافعةٌ وضارَّةٌ، وأنَّ العقلَ يُدرِكُ الحُسْنَ والقُبْحَ في الأشياءِ، واللَّهُ قد فَطَرَ عباده على استحسانِ الصِّدقِ، والعَدْلِ، والعِفَّةِ، والإحسان، ومقابلة المنعم بالشكر، وفَطَرَهُم على استقباحِ أضدادِها، لكنَّ الثوابَ والعقابَ شرعيّانِ يتوقفانِ على أمرِ الشارع ونَهْيِه، ولا يَجِبانِ عن طريق العقل.

١٤ ــ إثبات فروع العقيدة بخبر الواحد المتلَقَّى بالقبول عملاً وتصديقاً.

فقد احتجُّوا بخبر الواحد المتلقى بالقبول في مسائل الصفات والقدر، وعذاب القبر ونعيمه، وسؤال الملكين، وأشراط الساعة، والشفاعة لأهل الكبائر، والميزان، والصراط، والحوض، وكثير من

المعجزات، وما جاء في صفة القيامة والحشر والنشر، والجزم بعدم خلود أهل الكبائرِ في النار.

١٥ ـ موافقةُ صحيح المنقول لصريح المعقول.

فكُلُّ ما ثَبَتَ من مسائلِ العقيدة في الكتاب، والسنة، والوحي، والنبوة، يصدقُها العقلُ الكامل الصحيح الذي يُسْتَخْدَمُ بدقةٍ وإمعانٍ، لأنَّ العقلَ الصريحَ في دِلالته على المراد لا يمكنُ أن يُخالِفَ المنقولَ الصحيح الثابت، لأنَّ العقلَ والنقلَ وسيلتانِ لغايةٍ واحدة هي الوصولُ إلى الله، والوسائلُ التي تُؤدِّي إلى غايةٍ واحدةٍ لا يمكنُ لها أن تَتَعارَضَ.

يقولُ شيخُ الإسلام ابن تَيميَّة: المنقولُ الصحيحُ لا يُعارِضُه معقولٌ صريحٌ قَطُّ، وقد تأمَّلتُ ما تنازَعَ فيه الناس، فوجدتُ ما خالفَ النصوصَ الصريحةَ شبهاتٍ فاسدةً بالعقل بُطلانُها، بل يُعْلَمُ بالعقلِ ثبوتُ نقيضِها الموافقِ للشرع، وهذا تأملتُه في مسائلِ الأصول الكبار كمسائلِ التوحيد والصفات، ومسائلِ القدر، والنُّبوات، والمعاد وغير ذلك. ووجدتُ ما يُعلَمُ بصريح العقل لم يخالِفْه السمعُ، الذي يقال إنه يخالفُه إما حديثٌ موضوعٌ أو دلالةٌ ضعيفةٌ، فلا يَصلُحُ أن يكونَ دليلاً لو تجرَّدَ عن معارضةِ العقلِ الصريح، فكيفَ إذا خالَفَهُ صريحُ المعقول! ونحن نَعلَمُ أن الرسل لا يُخبِرُونَ بمحالاتِ العقولِ، بل بمحاراتِ العقول، فلا يُخبِرُون بما يَعْلَمُ العقلُ انتفاءَه، بل يُخبرون بما يَعْجَزُ العقلُ عن معرفته.

١٦ ـ عدم جواز تكفير المسلم بذنبٍ فعله إذا كان دون الشرك الأكبر، وكان هذا الذنب مما اختلف فيه ولا بخطأ أخطأ فيه.

يقول شيخُ الإسلام في «مجموعة الرسائل والمسائل» ٢/ ٣٧٨ ـ ٣٨٠ وهو بِصَدَدِ الحديث عن قاعدة أهل السنة والجماعة في أهل الأهواءِ والبِدع: ولا يَجوزُ تكفير المسلم بذنب فَعَلَه، ولا بخطأ أخطأ فيه، كالمسائل التي تَنازعَ فيها أهلُ القبلة، فإنَّ الله تعالى قال: ﴿آمَنَ الرسولُ بما أُنزلَ إليهِ مِنْ رَبِّهِ والمؤمنونَ كُلٌّ آمَنَ باللّـهِ وملائكتِه وكُتُبِه ورُسُلِه لا نُفَرِّقُ بينَ أحدٍ من رُسُلِه وقَالُوا سَمِعْنَا وأَطَعْنا غُفْرانَك ربَّنا وإليك المصيرُ﴾، وقد ثَبَتَ في الصحيح أن الله تعالى أجابَ هذا الدعاء، وغَفَرَ للمؤمنين خطأهم.

والخوارجُ المارقونَ الذين أَمَرَ النبـي صلى الله عليه وسلم بقتالهم قاتَلَهم أميرُ المؤمنين عليٌّ بن أبـي طالب أحدُ الخلفاء الراشدين، واتَّفَقَ على قتالِهم أئمةُ الدين من الصحابة والتابعين مِن بعدِهم، ولم يُكَفِّرْهم عليٌّ بن أبـي طالب، وسعدُ بن أبـي وقاص وغيرُهما من الصحابة، بل جَعلوهم مسلمين مع قتالهم، ولم يقـاتِلْهم عليٌّ حتى سَفَكوا الـدمَ الحرام، وأغاروا على أموال المسلمين، فقاتَلَهم لِدَفْعِ ظُلمِهم وبَغْيِهم، لا لأنهم كفارٌ، ولهذا لم يَسْبِ حريمَهم، ولم يَغْنَمْ أموالَهم.

وإذا كان هؤلاء الذين ثَبَتَ ضلالُهم بالنص والإجماع لم يُكَفَّروا مع أمـر الله ورسولـه صلى الله عليه وسلم بقتـالهم، فكيفَ بالـطوائِفِ المختلفين الذين اشتبه عليهم الحقُّ في مسائلَ غَلِطَ فيها مَنْ هو أعلمُ منهم! فلا يَحِلُّ لإحدى هذه الطوائف أن تُكفِّرَ الأُخْرَى ولا تَستحلَّ دمَها ومالَها، وإن كانت فيها بدعة محققة، فكيفَ إذا كانت المكفِّرةُ لها مُبتدعةً أيضاً! وقد تكون بدعةُ هؤلاء أغلظ. والغالب أنهم جميعاً جُهالٌ بحقائقِ ما يَختلِفُونَ فيه.

والأصل أن دماءَ المسلمين وأموالَهم وأعراضَهم محرمةٌ من بعضهم على بعض، لا تَحِلُّ إلا بإذن اللّـهِ ورسوله. قالَ النبـي صلى الله عليه وسلم لَمَّا خَطَبهم في حجة الوداع: «إنَّ دماءَكم وأموالكم وأعراضَكم عليكُم حرام، كحُرْمةِ يَومِكم هذا، في بَلَدِكم هذا، في شَهرِكم هذا»، وقال صلى الله عليه وسلم: «كلُّ المُسلِمِ على المسلمِ حرامٌ: دمُهُ، ومالُه، وعِرْضُه»، وقال صلى الله عليه وسلم: «مَنْ صَلَّى صلاتَنا، واستَقْبلَ قِبلَتَنا، وأكلَ ذَبيحتَنا فهو المسلمُ له ذِمَّةُ اللَّـهِ ورسولِهِ»، وقال: «إذا الْتَقى المسلمانِ بِسَيْفَيْهِما فالقاتلُ والمقتولُ في النّارِ» قيلَ: يا رسولَ اللّـهِ، هذا القاتلُ، فما بالُ المقتولِ؟ قال: «إنه أرادَ قَتْلَ صاحبِه»، وقال: «لا تَرْجِعُوا بَعدِي كُفَّاراً يَضْرِبُ بعضُكم رقابَ بعضٍ»، وقال: «إذا قالَ المسلمُ لأخيهِ: يا كافرُ، فقد باءَ بها أحدُهما» هذه الأحاديثُ كلُّها في الصحاح.

وإذا كان المسلمُ متأولاً في القتالِ أو التكفير لم يُكَفَّر بذلك كما قال عمر بن الخطاب في حاطب بن أبي بَلْتَعَة: يا رسولَ اللَّهِ، دَعْني أضربْ عُنُقَ هذا المنافقِ، فقال النبـي صلى الله عليه وسلم: «إنَّه قد شَهِدَ بَدْراً، وما يُدْريكَ، لعلَّ اللّـهَ اطَّلَعَ على أهلِ بدرٍ، فقال: اعْمَلُوا ما شئتُم فقد غَفَرْتُ لكم» وهذا في «الصحيحين»، وفيهما أيضاً من حديث الإِفك: أن أُسيدَ بنَ الحُضَير قال لسعد بن عُبادة: إنك منافقٌ تُجادلُ عن المنافقين، واختَصَم الفريقانِ، فأصلَحَ النبـي صلى الله عليه وسلم بينهم. فهؤلاء البَدْرِيُّونَ فيهم مَنْ قال لآخر منهم: إنك منافق، ولم يكفِّر النبـي صلى الله عليه وسلم لا هذا، ولا هذا، بل شَهِدَ للجميع بالجنة.

وكذلك ثَبَتَ في «الصحيحين» عن أسامة بن زيد أنه قَتَلَ رَجُلاً بعدما قال: لا إلهَ إلا اللَّـهُ، وعَظَّم النبيُّ صلى الله عليه وسلم ذلك لما أخبَره، وقال: «يا أسامةُ أَقَتَلْتَه بعدَما قالَ: لا إلهَ إلا اللَّـهُ!» وكَرَّرَ ذلك عليه حتى قال أسامةُ: تمنَّيتُ أني لم أكنْ أسلمتُ إلا يومئذٍ، ومع ذلك لم يُوجِبْ عليه قَوَداً ولا دِيَةً ولا كفارةً، لأنه كان متأولاً ظَنَّ جوازَ قتل ذلك القائل لظَنِّهِ أنه قالها تعوُّذاً.

وهكـذا السلفُ قاتـلَ بعضُهم بعضاً من أهـل الجَمَـلِ وصِفِّين ونحوهم، وكلُّهم مسلمون مؤمنون كما قال تعالى: ﴿وإنْ طائِفتانِ من المؤمنينَ اقتَتَلُوا فأَصْلِحُوا بينَهما فإنْ بَغَتْ إحداهُما على الأخرى فقاتِلُوا التي تَبْغي حتَّى تَفِيءَ إلى أمرِ اللَّـهِ فإنْ فاءَتْ فأَصلِحُوا بينَهما بالعَدْلِ وأَقْسِطُوا إنَّ اللَّـهَ يُحِبُّ المُقْسِطينَ﴾، فقد بيَّن اللَّـهُ تعالى أنهم مع اقتتالِهم وبَغْي بعضهم على بعضٍ إخوةٌ مؤمنون، وأَمَرَ بالإصلاح بينهم بالعدلِ، ولهذا كان السلفُ مع الاقتتالِ يوالي بعضُهم بعضاً موالاةَ الدِّين، لا يُعادُونَ كمعاداة الكفَّارِ، فيقبلُ بعضُهم شهادةَ بعضٍ، ويأخُذُ بعضُهم العلمَ من بعضٍ، ويتوارَثُونَ، ويَتَناكَحُونَ، ويتعامَلُونَ بمعاملة المسلمين بعضهم مع بعض، مع ما كان بينَهم من القتالِ والتلاعُنِ وغير ذلك.

امتداد مدرسة ابن تيمية:

لقد جَمَع الإمامُ ابنُ تيمية رحمه الله منهجَ أهلِ السُّنة والجماعة، في العِلم، والاعتقادِ، والفهمِ، والعملِ، والسُّلوك، وأحياه، وحَرَّره تحريراً بديعاً، اتَّسَمَ بِسَعَةِ العلم، وقوةِ الأمانة، وحُسْنِ العرض، ودِقَّةِ الضبط.

ولكنّ ابنَ تيمية سبق، ولحق ــ في هذا الميدان ــ بجهادٍ علمي، صادق، ومُتَّصِلٍ.

وخليقٌ بنا أن نذكُرَ هنا حقيقتَيْنِ كَبيرتين:

الأولى: أن أهلَ السُّنة والجماعة، وهم يُبيِّنون العقيدةَ المُنْجِيَةَ في توحيدِ الله تعالى ــ وما يلحَقُ بها مِن شُعَبِ الإيمان الأُخرى ــ يَجْلُونَ ــ في الوقتِ نفسه، ووفق المنهج المعتمدِ، وفي ذات السِّياق ــ الاعتقادَ العاصِمَ في مسائل: عدالةِ الصحابة، وتفضيلِ الخُلفاء الأربعة الراشدين: أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وخيريةِ القرون الأولى، والإمامة، وعدمِ منازعة الأمر أهلَه، ومضي الجهادِ، والكفِّ عن تكفير المسلمين بالمعاصي والذنوب التي هي دون الشرك الأكبر وهي مما اختلف فيه، ووحدةِ الجماعة، والتزامِ المنهجِ الصحيح في فهم الدين.

إنَّ هذا الترابطَ الموضوعي والمنهجي بَيْنَ التوحيد، وبين هٰذه المسائل يَدُلُّ على:

(أ) أن التوحيدَ هو المنهجُ الحاكم الذي يجب أن تُفهم كُلُّ مسألة في هُداه.

(ب) أن الانحرافَ في هذه المسائل، ذريعةٌ إلى جرح التوحيد وإمراضه. مثال ذلك: عدالةُ الصحابة، فإن القدحَ في هٰذه العدالة ذريعةٌ إلى رَدِّ آيات قرآنية، أخبرت بفضلِ الصحابة وعدالتهم، وَرَدُّ القرآنِ: إلحاد من الإلحاد.

(ج) أن الذين جادلوا بالباطل ــ في القديم والحديث ــ في هٰذه المسائل لم يُعرَفوا بصحّة العقيدة.

الثانية: أن جمهورَ علماء أهل السنة والجماعة، وأئمتَهم مِن المذاهب الأربعة المشهورة وغيرها على عقيدة واحدةٍ، وإن اختَلَفت في الفروع الاجتهادية. وقد كَتَبَ في ذٰلك علماءُ مشهورون مِن مُخْتَلِفِ المذاهب كالإمام الطحاوي الحنفي في عقيدته هذه، وكالإمام أحمد رحمه الله فيما نُقل عنه من رسائل، وإجابات في العقائد، وكالإمام البُخاري، وكأبي زيدٍ القَيْرواني المالكي في رسالته المشهورة، وكالإمام عبدالقاهر بن طاهر البغدادي في كتابه «الفَرْق بين الفِرق» وغيرهم.

لقد باركَ الله في جهاد ابنِ تيمية رحمه الله، فجعل له أثراً صالحاً باقياً ماثلاً في «مدرسة علمية وفكرية متكاملة» لها منهجُها، وأسلوبُها، وطابَعُها.

فمن هذا الأثر: تلاميذُه، وفي مقدمتهم: شيخُ الإسلام ابنُ قيِّم الجَوزية.

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: «فالواجب على من تَلَبَّسَ بالعلم، وكان له عقل: أن يتأمّل كلامَ الرجلَ مِن تصانيفه المشهورة، أو مِن ألسنة مَنْ يُوثَقُ به مِن أهل النقل، ولو لم يكن للشيخ تقي الدين إلا تلميذُه الشيخُ شمس الدين ابن قيِّم الجوزية ــ صاحب التصانيف النافعةِ السائرَةِ، التي انتفع بها الموافقُ والمخالِفُ ــ لكان غايةً في الدِّلالة على عِظَمِ منزلَتِه»[1].

---

(١) الشهادة الزكية في ثناء الأئمة على ابن تيمية، لمرعي بن يوسف الكرمي الحنبلي، ص ٧٤.

وقال شيخُ الإسلام التفهني الحنفي: «والإنسانُ إذا لم يُخالَط، ولم يُعاشَر، يُستَدلُّ على أحواله، وأوصافه، بآثاره، ولو لم يَكُن من آثاره ــ أي ابن تيمية ــ إلا ما اتَّصَفَ به تليمذُه ابن قيم الجوزية مِن العلم، لكفى ذلك دليلاً على ما قلناه».

ومِن هذا الأثر: كُتُبُه الكثيرةُ العددِ، النفيسةُ القيمة، الواسعةُ الانتشار.

ومن هذا الأثر: ثناءُ المؤمنين عليه في كُلِّ زمانٍ ومكان.

مدرسة ابن تيمية
في العصر الحديث

مضى على عصر ابن تيمية، أربعةُ قرون تقريباً، ولم تخلُ هذه القرونُ الأربعةُ مِن داعية للحق، قائمٍ بعقيدة أهلِ السنة والجماعة.

ولكن حدثاً وقع في النصف الثاني من القرن الثاني عشر الهجري كان له الأثر الكبير في انتشار عقيدة أهل السنة والجماعة، والالتزام بمنهجهم في الفهم والتطبيق؛ ذلكم هو قيام الدولة السعودية في جزيرة العرب، مناصرة للدعوة الإصلاحية التي نادى بها الإمام الشيخ محمد بن عبدالوهاب رحمه الله، والتي تدعو الناس إلى العودة إلى كتاب الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، والالتزام بما كان عليه سلف الأمة الصالح، وتطبيق شريعة الله جَلَّ وعلا.

لقد تهيأ لهذه الدعوة من أسباب التمكين ما لم يتهيأ لدعوات كثيرة قبلها وبعدها، وهذا من فضل الله.

تهيأ لها سبب الدولة أو السلطة.

وبهٰذا السبب ــ الذي هيّأه الله تعالى ــ قَوِيَت الدعوةُ، وتمكَّنت، وانتصرت في عهد مؤسس الدولة السعودية الأولى الإمام المجاهد محمد بن سعود ــ رحمه الله ــ ومن جاء بعده من بنيه وأحفاده حتى مطلع القرن الرابع عشر الهجري حيث قام الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود ــ رحمه الله ــ بما يجب القيام به تجاه عقيدة أهل السنة والجماعة وإلزام الناس بتطبيق شريعة الله، والحكم بينهم بموجبها.

يقول المشايخ: محمد بن عبداللطيف، وسعد بن حمد بن عتيق، وعبدالله بن عبدالعزيز العنقري، وعمر بن محمد بن سليم، ومحمد بن إبراهيم بن عبداللطيف ــ رحمهم الله ــ: «ثُمَّ لما وَقَع الخللُ مِن كثير من الناس من عدمِ القيام بشكر هٰذه النعمة ورعايتها، ابتُلُوا بوقوع التفرق والاختلاف، وتسلُّط الأعداء، والرجوع إلى كثير من عوائدهم السالفة، حتى مَنَّ الله في آخر هٰذا الزمان بظهور الإمام عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل فيصل، أيده الله ووفَّقَه، وما مَنَّ الله به في ولايته من انتشار هٰذه الدعوة الإسلامية، والمِلَّة الحنيفية، وقَمْع مَنْ خالفها، وإقبال كثير من البادية والحاضرة على هٰذا الدين، وترك عوائدهم الباطلة، وكذلك ما حَصَلَ بسببه من هَدْمِ القِباب، ومحو معاهد الشرك والبدع، وردعِ أهل المعاصي والمخالفات، وإقامة دين الله في الحرمين

الشريفين ــ زادهما الله تعالى تشريفاً وتكريماً ــ[1].

وكان أمر العقيدة جليّاً لدى الملك عبدالعزيز، إذ يقول ــ رحمه الله ــ: «يسموننا بالوهّابيين، ويسمون مذهبَنا بالوهّابي باعتبار أنَّه مذهبٌ خاص، وهذا خطأ فاحش، نشأ عن الدعايات الكاذبة التي كان يبثُّها أهل الأغراض.

نحن لسنا أصحابَ مذهبٍ جديد، وعقيدة جديدة، فعقيدتُنا هي عقيدة السَّلف الصالح، ونحن نُحْتَرِمُ الأئمة الأربعة، ولا فرق عندنا بَيْنَ مالك والشافعي وأحمد وأبي حنيفة، وكلُّهم محترَمون في نظرنا.

هذه هي العقيدة التي قام شيخُ الإسلام محمدُ بن عبدالوهَّاب يدعو إليها، وهذه هي عقيدتنا، وهي عقيدةٌ مبنيَّةٌ على توحيد الله عز وجل، خالصة مِن كل شائبة، منزهةٌ عن كل بدعة»[2].

وإذ يَستعملُ الملك عبدُالعزيز سلطانَه في التمكين للتوحيد، والعقيدة المُنجِية في بلاده، فإنَّه يَنشُرها خارجَ بلاده بوسيلتين اثنتين:

١ ــ بعث الدعاة.

٢ ــ نشر كتب التوحيد الخالص وعقيدة أهلِ السنة والجماعة.

ومما أمر بنشره من كتب العقائد:

---

(١) الدرر السنة ٤/٢٨٤ ـ ٢٨٥.

(٢) الملك الراشد: ٣٦٩.

العقيدةُ الواسطية، والتوسلُ والوسيلة، ومنهاجُ السنة، والعبودية، لشيخ الإسلام ابن تيمية.

ومجموعة التوحيد، وهي مجموعةُ رسائل لشيخ الإسلام ابن تيمية، والشيخ محمد بن عبدالوهَّاب، والشيخ عبدالرحمن بن حسن، والشيخ سليمان آل الشيخ ــ حفيد الشيخ محمد بن عبدالوهاب ــ والشيخ عبدالله العنقري، والشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن، والشيخ سليمان بن سحمان.

ولمعة الاعتقاد لابن قدامة. . وغير ذلك من الكتبِ المُبَيِّنَةِ لعقيدة أهل السنة والجماعة.

ولهذا السبب ـ سبب تسخير سلطة الدولة في نصرة الإسلام ـ وَجَدَتْ الدعوة مِنَ الانتشار، والتمكُّن، ما لم تجده دعواتٌ أخرى كثيرة: فردية وجماعية.

وبرز هٰذا الانتشارُ في العالم الإسلامي كله في مدارسَ فكرية، ونشاطٍ دعويٍّ، وجهودٍ متصلة لإحياء تراث أهل السنة والجماعة.

إن لانتشار الدعوة الإسلامية ــ في تاريخ المسلمين الحديث، وحياتهم المعاصرة ــ سبباً، أو أسباباً.

ويأتي في مقدمة هذه الأسباب: دعوةُ الإحياء العامة لمنهج أهل السنة والجماعة التي نهض بها شيخُ الإسلام محمد بن عبدالوهَّاب، والتي نصرها آلُ سعود، دولةً بعد دولةٍ، وإماماً بعد إمامٍ، منذ محمد بن سعود إلى يوم الناس هٰذا، فلا يزال المنهجُ الإسلاميُّ يَحكم حياة المملكة العربية السعودية في الاعتقاد، والاجتهاد، والسلوك.